مصارف القاهرة

خلاصة انشائها حضرة الكولونل السركون سكت مكريف وكيل نظارة الاشغال العمومية وترجمها عن الاصل الانكليزي حضرة ابرهيم بك مصور رئيس قلم الترجمة في نظارة الاشغال

ان سعادة ناظر الخارجية قد بعث الى نظارة الاشغال العمومية بافادة رقم ٦ يناير (ك ٢) الماضي يقول فيها انهُ قد تقرَّر تأليف لجنة من ثلاثة مهندسين احدهم فرنسوي وآخر المماني واخر انجليزي للنظر في تصريف اقذار القاهرة والبحث في المشروعات التي تقدم في هذا الموضوع . وقد قال سعادتهُ ايضاً في الافادة المذكورة ان على اللجنة المتقدم ذكرها ان توضح للحكومة المصريَّة ما تراهُ من هذه المشروعات افضلها من حيث الاقتصاد واجراء العمل وعليها ايضاً ان تدخل على ذلك المشروع كل ما تراهُ لازماً من التعديلات واذا لم ترَ شيئاً من المشروعات المذكورة سديداً وافياً فيترتب عليها ان تضع مشروعاً لذلك ويكون ما تشير بهِ باجماع اراء اعضائها فان لم تتفق اراؤهم فللحكومة المصريَّة ان تضيف الى اللجنة مهندساً بلجيكياً تكون اراء الفريق الذي يمتاز هو اليهِ راجحةً . وتنتهي مهمة هذه اللجنة عند تقديمها التقرير النهائي . انتهى

وعلى ذلك طُلب من الثلاث الدول العظمى ذات الشأن ان تذكر (من اجل تأليف هذه اللجنة) اسماء مهندسين ذوي المام خصوصي بتصريف اقذار المدن فاجابت الدول هذا الطلب واختير من بينهم ثلاثة وهم المسيو هوبرخت من برلين والمسيو جيرار من مرسيليا والمستر لو من لندن وكُتب اليهم بالمجيء الى القاهرة في اول فبراير (شباط) الماضي وضرب لهم اجل قدرهُ ستة اسابيع لتقديم تقريرهم فحضروا الى العاصمة وانقطعوا بكليتهم الى مهمتهم بكل جهد ونشاط ولم يأتِ اليوم العاشر من شهر مارس حتَّى امضوا تقريرهم وقدموهُ الى هذه النظارة وهو مقسوم الى ثلاثة اقسام ففي الاوَّل بحثت اللجنة بحثاً مدققاً في المشروعات التي عرضت عليها وعلقت اعتراضاتها على كل واحد منها وفي الثاني اوردت ماهية المسألة التي طُلب منها حلها وتصريحها واتت من وجهٍ عام على ايضاح حالة القاهرة من حيث الظواهر الارضية والجويَّة وابانت طبيعة التربة والمياه المستعملة وفيضان النيل واطوال الشوارع وعدد المنازل والمساجد والسكان الى غير ذلك من البيانات والايضاحات . وفي الثالث قررت المبادىء الاساسية التي يجب تصريف اقذار المدنية بموجبها . وفي ما يأتي نذكر كل قسم من الثلاثة الاقسام المتقدم ذكرها فنقول فيما يختص بالقسم الاول

ان المشروعات التي عرضت على اللجنة بلغت ثلاثين عدداً خمسة منها فقط من مهندسين

مصريين والباقي من مهندسين مختلفي الجنسية بين انجليزيين وفرنسويين وهولنديين وايطاليانيين ورومانيين وغيرهم . ومن هذه المشروعات تسعة ليست سوى قواعد جامعة فيما يتعلق بتصريف اقذار المدن من وجه عام ويرى اصحابها ان تلك القواعد يمكن العمل بها في تصريف اقذار القاهرة ومنها واحد وعشرون مذكور فيها قواعد تتعلق بنوع خصوصي بالمدينة المذكورة ولاصحابها معلومات متفاوتة في هذا الموضوع . وقد زعم احدهم ان مياه الامطار في القطر المصري كامطار بلاد المنطقة الحارة وجاء اربعة منهم بكلام لا يخرج عن حد الملحوظات الموجزة وثلاثة عشر منهم يشيرون باتخاذ طريقة الصرف الاعتيادية اربعة من هؤلاء يقولون بان تدفع الاقذار في المصارف بضغط الهواء او تجنب بتفريغه من تلك المصارف واما التسعة الآخرون فلا يرون احسن من ان تنصرف تلك الاقذار في المصارف بفعل الثقل الطبيعي . قالت اللجنة عن طريقة الفريق الاول ما يأتي

من حيث ان مدينة القاهرة ميسور فيها استخدام المياه بكثرة في جميع فصول السنة والمطر فيها نادر جدًا حتى لا يزيد متوسط ارتفاع المياه الهاطلة في العام كله عن اربعة وثلاثين ملليمترًا ويسهل فيها انشاء مصارف ذات انحدار يتأتى معه انصراف مواد الاقذار بفعل الثقل فاللجنة ترى ان الطريقة الموائية مهما كانت لا يصح اتخاذها على وجه عام اه. ثم تدرجت اللجنة الى البحث في التسعة المشروعات التي اشار اصحابها بتصريف الاقذار بفعل الثقل بحثًا دقيقًا وابانت بالتفصيل التام الاسباب التي حملتها على رفض كل من تلك المشروعات . قالت فيما يختص بالمشروع الذي قدمه المستر بلدوين لثام في عام ١٨٨٩ – ١٨٩٠ ما يأتي

ان المشروع المذكور هو حل لطيف للمسألة التي نحن بصددها لكن عيوبه ظاهرة وهي اربعة الاول انه يستدعي نفقة طائلة والثاني انه يحتاج فيه الى آلات عديدة والثالث انه يتعذر اتخاذه في كثير من الشوارع والرابع انه يستوجب اقامة مخازن عديدة في اواسط المدينة تجتمع اليها المياه القذرة فتخزن فيها . انتهى . هذا واما المشروعات الباقية فهي ثلاثة الاول مشروع الخواجات متيو ودوان وكلاهما مقاولان فرنسويان مشهوران والثاني مشروع محمود افندي فهمي وهو مهندس مصري تابع لهذه النظارة والثالث مشروع المستر جون بريس مهندس صحي في ادارة مصالح الصحة ومن حيث ان اللجنة لا يمكنها ان تحكم حكمًا مطلقًا بافضلية واحد من هذه المشروعات الثلاثة دون الآخر فهي ترى انها جميعًا متساوية في الاهمية وكلها تشتمل على مجمل الطريقة الفضلى التي يجب اتخاذها . ولما كانت

هذه اللجنة في هذا القسم من تقريرها قد اطلقت العنان في انتقاد المشروعات المختلفة التي عرضت عليها فالذي يراد ان يعتبر القسم المذكور سريًا

اما في القسم الثاني فقد قسمت اللجنة مدينة القاهرة الى قسمين مختلفين الاول الاعلى وفيه العمار قائم على مرتفعات من الارض ابتداؤها عند اسافلها خط مفروض شرقي الخليج المصري يمتد نحو الصحراء وخط حضيض القلعة واكثر اهله وطنيون . والثاني الادنى وفيه العمار قائم على سهل يمتد غربًا الى النيل وهو آهل بالاجانب والموسرين من الوطنيين . ثم قالت ان التربة المشادة عليها المدينة لا يتعذر اقامة المصارف فيها وعندها ان تلك التربة لا تنفذ منها المياه كثيرًا لانه عند ارتفاع مياه النيل سبعة امتار وخمسة وثلاثين سنتيمترًا فوق ادنى انحدار يكون متوسط ارتفاع مياه الينابيع كما قيست في الآبار ثلاثة امتار وثلاثين سنتيمترًا فقط واما مقدار مياه الامطار طول السنة فثلاثة وثلاثون ملليمترًا . ثم قالت ان مسطح معمور المدينة يبلغ ١٦٣٠ هكتارًا اي ٣٨٨٠ فدانًا من الارض وطول شوارعها ٣٥٣ كيلومترًا و٣٤٠ مترًا وعدد سكانها ٣٧٤٨٢٨ نفسًا منهم ٢١٦٥٠ اجانب وان في قسم المدينة الاكثر اهلاً ١٤٤٥ نفسًا للفدان الواحد من المساحة المتقدم ذكرها وفي اقلهم اهلاً ٢٩٨ نفسًا فقط . ثم ان مياه الشرب في القاهرة موكول امرها الى شركة تديرها وهي تستوردها من النيل من نقطة شمالي كوبري قصر النيل بينها وبينه مسافة قصيرة فتسير الى طلمبات مقامة في جوار تلك النقطة ومن تلك الطلمبات يرسل جزء منها الى حياض للترويق مقامة بالقرب من العباسية ويرسل الجزء الآخر الى المدينة نيًا في المواسير الاخرى المقامة فيها . ومن حياض الترويق اثنان ترسل المياه المروقة منها الى القلعة . اما مقدار ما تورده الشركة المذكورة من المياه في اليوم الواحد فخمسة وثلاثون الف متر مكعب . وقالت اللجنة ان في القاهرة ٥٥٥٩٧ بيتًا و٣٧٤ جامعًا لا يأخذ مياه الشركة منها سوى ٤٣٩٧ بيتًا وعشرة جوامع واما مياه الباقي من تلك البيوت والمساجد فيستورد بعضها من الآبار وبعضها من صهاريج تملأ في اثناء الفيضان وبعضها من السقائين منقولة من النيل مباشرة

وقالت اللجنة المذكورة ان مياه الاقذار في القاهرة تجتمع الآن (لعدم المصارف فيها) في خزانات مقامة تحت المنازل فينصرف قسم منها في الارض وينزح القسم الآخر كلما اقتضت الحال ذلك وطريقة النزح كانت على غاية البساطة ولكن لما تألفت شركة نزح المواد البرازية صارت تنزح تلك الخزانات بطلمبات بخارية تمتص المواد منها وتلقيها في عربات حوضية مسدودة سدًا محكمًا تنقل مواد تلك الخزانات الى خارج المدينة . هذا

وقد عاينت الخليج المصري بكل تدقيق من مبتداه الى منتهاه والمنازل جميعها من منازل الاغنياء الى منازل الفقراء والجوامع والحمامات العمومية وقالت عن ذلك ما يأتي — ان المحلات الحقيرة المعروفة بالعشش هي من اشد ما يمكن للذهن ان يتصوره من الاماكن المضرة بالصحة . انتهى . وقد شاهدت بيوتًا يمتلكها وطنيون متوسطو الحال يشتمل البيت الواحد منها على طبقتين (دورين) ومقدمة (واجهة) مزينة احجاره بالنقوش المحفورة فقالت عنها من حيث الصحة ما يأتي — ان هذه البيوت هي من حيث النظافة والتدابير الصحية في حال يرثى لها ويصعب ان يصور للذهن اسوأ منها انتهى . وقد شاهدت في بيوت الموسرين ايضًا ان المرتفق والمطبخ متحاذيان احدهما بازاء الآخر وكلاهما في الغالب قائم في منتصف المنزل ولها خزان ذو قعر سائب يمتد على طول ذلك المنزل انتهى

ثم ان اللجنة قد عاينت المرتفقات في مسجد السيدة زينب والجامع الازهر خصوصًا فوجدتها محلاً للانتقاد لعدم مناسبتها واما مرتفقات جامع سيدنا الحسين التي أصلحت من عهد قريب فقد اقرّت بنًا على مناسبتها . وقد رأت ان الاربعة المرتفقات العمومية المقامة في جنينة الازبكية يدخلها في اليوم الواحد تسعة آلاف نفس لقضاء حاجاتهم . وقالت ان ما يخال ارض المدينة من المواد البرازية من هذه المرتفقات يبلغ مائة وواحدًا واربعين الفًا من الامتار المكعبة في السنة الواحدة فتنشحن الارض قذارة وتفسد مياه الآبار التي يستقى منها العدد العديد من الاهالي انتهى . هذا وان حالاً مثل هذه خلوًا من التدابير الصحية تستلزم بالبديهة كثرة عدد الوفيات فان اللجنة قد وجدت متوسط تلك الوفيات في القاهرة ستا واربعين وعشرًا في الالف من السكان في السنة وقد قابلت الوفيات المذكورة بوفيات ثلاث وثلاثين مدينة كبرى من مدن اوربا واميركا والهند فلم يكن منها ما تجاوز وفياتها اربعين في الالف الاّ مدينة مدراس فقط فان الوفيات فيها ثمان واربعون . واما وفيات المدن العظمى في اوربا ففي لندن تبلغ سبع عشرة واربعة اعشار وفي باريز ثلاثًا وعشرين وخمسة اعشار وفي برلين ثلاثًا وعشرين وسبعة اعشار وفي مرسيليا تسعًا وعشرين وسبعة اعشار . فمن ذا يرى ان متوسط وفيات القاهرة تكاد تكون اكثر من وفيات اية مدينة مدينة اخرى مع ان الطبيعة قد خصتها باقليم يقرب من ان يكون عديم المثل والنظير في الجودة

وما اوضحته اللجنة ان البلاد الانكليزية قد انفقت في سبيل الاصلاحات الصحية اكثر من ثلاثة وعشرين مليون جنيه مصري وذلك بين عام ١٨٧٩ وعام ١٨٨٧ ومن ذلك اربعة

ملايين جنيه انفقت في مدينة لندن وحدها . وان ما انفق في مدينة برلين في سبيل تلك الاصلاحات بلغ ثلاثة ملايين جنيه وازيد وان ما ينفق الآن في مدينة مرسيليا (وهي تضاهي مدينة القاهرة اتساعاً) يبلغ ١٢٠٨٠٠٠ جنيه . ثم ان الوفيات في مدينة لندن قد نقصت نقصاً ظاهراً اذ صارت اليوم الى سبع عشرة واربعة اعشار في الالف كما تقدم وكانت منذ عشرين سنة مضت ثلاثاً وعشرين وسبعة اعشار . وفي مدينة برلين نقصت في ثماني عشرة سنة من تسع وثلاثين الى ثلاث وعشرين وسبعة اعشار . وقد تحرّت اللجنة في ما اذا كان يتأتى لمدينة القاهرة ان تنقص الوفيات فيها نقصها في البلاد الاخرى لو اقيمت لها مصارف للاقذار وقالت في ذلك ما يأتي . ان عند المصريين ابناء العرب عوائد وتدابير صحية مفيدة يصح ان يتعاونها كثير من الاوربيين وهي تشهد بان الوطنيين لا يأتنون من احداث كل ما من شأنه تصريف اقذار المدينة وعندنا ان جعل مدينة من المدن التي يجهل اهلوها حاجات المدن ملائمة للصحة لا يتأتى قط بلوائح البوليس بل بتعليمهم ماهية النظافة والتدابير الصحية وتسهيل الوسائل التي تمكنهم من مراعاتها ويجب ايضاً اتخاذ الوسائل لدخول الهواء اللازم في الشوارع والمساكن وايراد المياه الوافية باحتياجات السكان ومنع القذارة عن الارض والمنازل وحفظ ماء الشرب والطعام من النجاسة والدنس . والامر الاول في المسألة التي نحن بصددها انما هو تصريف اقذار الشوارع وحفظ الارض والماء من الاوضار فمتى انحلت هذه العقدة تبعها مسألة تطهير المساكن فهي حينئذٍ تحل بحكم التابعية . هذا ولا ريب في ان ما يتيسر مباشرته من الاعمال على الفور سينشأ عنه اصلاح جسيم لا ريب فيه

واما القسم الثالث فهو الرئيسي من التقرير اذ أبانت اللجنة فيه المبادئ التي يجب اتباعها لتصريف اقذار المدينة والمشروع العمومي الذي يقتضي اتخاذهُ من اجل ذلك وقد بدأت في هذا القسم بالاشارة الى مذكرة انشأها جناب المسيو باول في العاشر من شهر يوليو الماضي ذكر فيها مبادئ تبين للجنة انها هي المبادئ الحقيقية التي يجب اتباعها والتعويل عليها فانها بسيطة لا تعقيد فيها فلا تستلزم الاّ اقامة مصارف اعتيادية تسير فيها الاقذار بحكم الثقل حتّى تنتهي الى نقطة واحدة تستقرّ فيها ثم ترفع تلك الاقذار بالطلمبات الماصة فتلقيها في مجارٍ . فهذه النظارة يسرها ان ترى ان المبادئ التي اجمعت آراء هذه اللجنة المؤلفة من مهندسين مختلفي الجنسية على اتخاذها هي عين المبادئ التي كان احد موظفيها قد سبق واشار بها وان من الثلاثة المشروعات التي فضلتها اللجنة على الثلاثين مشروعاً التي عرضت عليها اثنين صاحباها مهندسان في خدمة الحكومة المصرية واحدهما من الوطنيين

وقد أشارت اللجنة باتخاذ الطريقة المعروفة بالمجمع وهي ان المواد البرازية ومياه الخدمة البيتية كماء الغسيل والمطابخ وما شاكل ذلك ومياه الري والامطار تُجمع كلها في مصارف تسير فيها بفعل الانحدار الى نقطة واحدة تستقر فيها ثم ترفع بالطلمبات الى حوض مفروض وتدفع بقدر ما يمكن من السرعة في مواسير من الحديد الظهر حتى تنتهي الى اراضي الزراعة فتروي ريًّا نافعًا. وهي ترى ان الصحراء التي الى الجهة الشمالية الشرقية من المدينة ميسور جدًّا جعلها حقلاً يروى بمياه المصارف المذكورة فاذا باشرت ذلك الحقل ايدي التدبير وادير ادارة صحيحة فلا بدَّ من ان ينشأ عنهُ ربح جزيل. ثم قالت اللجنة ان المواد المذكورة تبقى مندفعة في المواسير الى نهار بغير انقطاع لا تتنقل من تلك المواسير ولا يظهر فسادها ولا تعرض للهواء الجوي انتهى. وقد عارضت هذه اللجنة في اوائل تقريرها معارضة شديدة في اقامة معمل لتجفيف المواد البرازية ثم حرقها واستعمالها سمادًا للارض لان ذلك يولد امراضًا معدية كثيرة الانواع وهو لا محالة يضر في الناس الذين في جوار ذلك المعمل ضررًا بليغًا لا يجوز قط ان يسمح بحدوثهِ. هذا وقد جعلت محل الطلمبات بالقرب من نقطة تلاقي الخليج المصري بالترعة الاسماعيلية على مسافة ستمائة متر تقريبًا عن جامع الظاهر الى الجهة البحرية والمساحة التي تستدعيها اقامة الطلمبات والحياض في ذلك المحل نحو فدان واحد واثني عشر قيراطًا من الارض. وقسمت المدينة من حيث حد المصارف الى اربع مناطق كبرى في كل منطقة منها مصرف رئيسي يكون وضعهُ احط من وضع المصارف الفرعية الصابة فيهِ على كلا جانبيهِ واقل انحدار منهما. فالمنطقة الاولى تشمل الانحاء العليا من المدينة وهي المجاورة للصحراء والقلعة ويبتدئ مصرفها الرئيسي عند باب سعادة ويسير الى الشمال الشرقي من جامع ابن طولون ويقطع شارع محمد علي متبعًا وجهة الشارع المار شرقي جامع المؤيد وجامع الغوري وجامع قلاوون ثم باب الفتوح وباب الحسينية حتى ينتهي الى الطلمبات المذكورة. واما المنطقة الثانية فتشمل مصر العتيقة ومن هناك يبتدئ مصرفها الرئيسي متبعًا الشارع العمومي مارًّا بفم الخليج الى جامع السيدة زينب ومن ثم يسير مع الخليج نفسهِ حتى يتصل الى الطلمبات. قالت اللجنة عن هذا الخليج ما يأتي — بما انهُ يظهر ان الخليج المصري يجب ابقاؤهُ مراعاة للتقاليد النقلية الواجبة المراعاة فيقام مصرف المنطقة الثانية تحت ارض قاعهِ على ان الضرر الناشئ عنهُ من حيث الصحة لا يمتنع امتناعًا تامًّا الا متى ردم ومع ذلك فانهُ اذا حصر مجراهُ في صحن من بناء يقام فوق المصرف تنصلح الحال انصلاحًا يذكر. واما المنطقة الثالثة فيسير مصرفها الرئيسي من جنوبي المدينة متبعًا سير خط حديد

حلوان حتّى نظارة المالية وهناك ينعطف الى الشرق داخلاً في شارع الدولمين فشارع البستان ثم شارع عابدين الى لوكندة شبرد شمالاً ومن ثمّ يميل الى اليمين فيقطع شارع الاربكية وشارع كلوت بك وشارع الفجالة مجتازاً في ازقة وعطف ويتبع شارع العباسيّة حتّى ينتهي الى الطلمبات . واما المنطقة الرابعة فيبتدئ مصرفها عند ثم الخليج ويتبع شارع مصر العتيقة حتّى الكنيسة الانكليزيّة ومن ثمّ يسير في ثم التوفيقية حتّى يتصل بجسر الترعة الاسماعيلية فيسير على محازاة هذه الترعة الى ان ينتهي الى الطلمبات . ويتصل بهذا المصرف مصرفان فرعيان تتصرف فيهما اقذار بولاق وجزيرة بدران

ثم تطرقت اللجنة في هذا القسم من تقريرها الى مسألة هي من الاهمية بمكان وهي حساب معظم المياه التي يجب ان تسعها هذه المصارف واوضحت كيفيّة توصلها الى معرفة مقدار ما يتصرف من تلك المياه فقالت انهُ اربعة ليترات للهكتار الواحد في الثانية وعليهِ يكون مقدار ما يصل الى الطلمبات من جميع انحاء المدينة ومساحتها ١٦٣٠ هيكتارًا ٦٥٢٠ ليترًا من الماء في الثانية او ٥٦٤٣٢٨ مترًا مكعبًا في اليوم الواحد . فهذا الاتساع كافٍ ايضًا لتصريف معظم مياه الامطار المعروف للآن مقدارهُ في مدينة القاهرة ولكن بما ان هذه الامطار نادرة عزيزة فيها فلا يعتمد عليها في الري بل تصرف في الترعة الاسماعيليّة من فتحات تعمل لهذا الغرض

و بعد ذلك اخذت اللجنة في ايراد التعليمات التي يجب اتباعها فيما يختص بسعة المصارف وحجومها واشكالها وكيفية تهويتها ومقدار انحدارها الى غير ذلك . فهي (اي اللجنة) تقول انهُ يسهل جعل مرتفعات الحمامات العمومية ومرتفعات الجوامع والمرتفعات العموميّة والاسبلة والينابيع جميعها مناسبة لطريقة الصرف المشار اليها واما منازل الاهالي من الوطنيين فلا يعلم الآن كم يكون في الامكان اجراء هذه الطريقة عليها اما المسألة من وجهها الهندسي فلا صعوبة فيها . وعلى كلٍّ فيها تتباعد الاهالي عن اتباع الطريقة المذكورة فتزح المواد القذرة يوميًا من المحلات العمومية التي يتقاطر اليها الالوف من الاهالي والذين يسكنون احياء الاوربيين لا بد من ان ينشأ عنهُ اصلاح الصحة في القاهرة . ثم قررت اللجنة مبدأً اشارت بعدم الخروج عنهُ مطلقًا وهو ان لا يتصل بالمصارف العمومية الاَّ المنازل التي تدخلها مياه شركة القاهرة وان لا يؤذن بقدر الامكان باستعمال مصارف غير نافذة

فاذا اقتضت الحال مصارف من هذا القبيل فيجب ان يجعل في اعاليها حياض يندفع منها الماء من تلقاء نفسهِ . ثم ان مقدار المادة التي تسيل في المصارف جميعها تبلغ ٧٥٠ لترًا في

الثانية الواحدة او ٦٥٠٠٠٠ متر مكعب في اليوم الواحد وهذا المقدار هو في رأي اللجنة كاف لري حقل تبلغ مساحته ٢٧٥٠ فدانًا من الارض وقالت ان احسن المواقع لذلك هو الفضاء الذي بجوار البوليجون وراء العباسيَّة . هذا ولا يصح الظن بان الارض في القطر المصري تنجح زراعتها اذا اعتمد في ريها على مياه المصارف فقط فان هذه الارض لا بدَّ لها من مياه النيل ايضًا كالمعتاد ولكي يراعى الاقتصاد في ارواتها على هذه الصورة يجب ان لا تكون مرتفعة جدًّا

هذا وقد قدرت اللجنة نفقات مشروع الصرف بمبلغ اثني عشر مليونًا وخمسمائة الف فرنك وذلك نحو خمسمائة الف جنيه مصري . وقد خمنت تقريرها مبينة ان الموقع الذي تستورد منهُ مياه الشركة غير مناسب وقالت انهُ كان يجب جعلهُ فوق المدينة . ثم اشارت الى اجراء الاصلاحات الآتية وهي

اولاً تكثير المرتفقات العمومية فانها لازمة حتمًا . ثانيًا اصلاح مبضات الجوامع . ثالثًا اصلاح الاسبلة . رابعًا كشط ارضيات الازقة في احياء الاهالي حتَّى تنكشف الارضيات الاصلية وتبليطها او دكها بالمكادام . خامسًا انشاء شوارع بقدر الاستطاعة في احياء الوطنيين لانطلاق الهواء فيها وتجديدهِ

هذا ملخص تقرير اللجنة ذُكرت فيهِ المواد الرئيسية التي اشتمل عليها . والتقرير المذكور قد اعتمدهُ جميع اعضائها موقعين عليهِ بامضاءاتهم ولذا فقد انتهت مهمة تلك اللجنة وصار على موظفي هذه النظارة اتباع تعليماتها في تجهيز المشروع التفصيلي لانشاء المصارف ووضع المقايسة اللازمة عنها . ولا ريب في ان ذلك يستلزم زمنًا طويلاً وعملاً كبيرًا . واول شيء يجب عملهُ هو رسم مضبوط لمدينة القاهرة ويستعان على ذلك بالخرط الموجودة والميزانيات المعمولة حديثًا ويكون الرسم بمقياس كبير حتَّى يتبين فيهِ موقع كل ميدان وزقاق وخطوط مواسير الماء والغاز . ويجب ايضًا عمل ميزانيات الشوارع حتَّى يعلم بالضبط الكلي ارتفاع كل منها وانحدارهُ . وكذا رسم كل مصرف من المصارف على حدتهِ محسوبًا حجمهُ وانحدارهُ ووضع مقايسة تخمينية يعرف بها مقدار نفقتهِ . وايضًا وضع المقايسة والرسوم اللازمة لكل من المرتفقات العمومية والحمامات المستصلحة وكل ما يتعلق بالمصارف . ومن الاقتضاء عمل رسم مسنوف لبناية الطلمبات والحياض الى غير ذلك . ثم يجب تعيين الموقع المناسب للحقل الذي تروى ارضهُ بمياه المصارف ووضع مقايسة تخمينية تعرف بها نفقة جعلهِ صالحًا للزراعة وارسال مياه النيل ومياه المصارف اليهِ . والمطلوب ان يكون تجهيز المشروع العام تحت

مناظرة جناب المسيو بارو ويساعده في ذلك موظفون من هذه النظارة مع المهندس الصحي التابع لادارة عموم الصحة وربما صح ان يشترك المستر وليم ولس مدير مدرسة الزراعة فيما يختص بالارض التي تروى بمياه المصارف

هذا والذي نرجوه انه اذا بُذلت الهمة اقصاها والجهد اوسعه يتم لنا تجهيز التصميم لتصريف اقذار القاهرة في شهر اكتوبر المقبل ومما يجب ذكرهُ في هذا الصدد انه ولئن كانت اللجنة قد انتت اعمال مهمتها التي انتدبت من اجلها وأخذ اعضاؤها مكاناتهم فقد اظهر كل منهم رغبته الشخصية في ان يمد الحكومة برايه اذا اقتضت الحال ذلك ولذا ترى هذه النظارة ان تعرض التصميم برمته على كل واحد منهم بمفرده ويطلب منهم الانتقاد عليه لاعتقادها ان ما عندهم من الاختبار يمكنهم من ان يشيروا بتعديلات يجب ادخالها على ذلك التصميم او بملحوظات مفيدة فيما يتعلق بتفصيلاته وربما تأتى لهذه النظارة عند حلول اليوم الخامس عشر من شهر نوفمبر ان تكون على استعداد من ان تدرج في الجرائد الصناعية الاوربية اعلانات تدعو فيها المقاولين الى تقديم عطاءاتهم عن هذه العملية . ومن الضروري ان لا تفتح المظاريف الا بعد الاعلان بثلاثة اشهر اواربعة . فاذا كانت المبالغ اللازمة جاهزة حينئذٍ تحت تصرف النظارة فيبتدأ في العمل من اول ابريل عام ١٨٩٣ ولا يمضي على ذلك سنتان حتى يكون الجزء الاكبر من المصارف قد أعدَّ للاستعمال واما ايصال تلك المصارف بجميع منازل الوطنيين فلا يتاتى الا بعد فوات السنين العديدة

بحيرة الفيوم

التأمت الجمعية الجغرافية المصرية في الثامن من ابريل في دار الحكمة المخلطة وخطب سعادة الدكتور برغش باشا خطبة موضوعها بحيرة الفيوم جمع فيها كل ما ذكر في الآثار المصرية القديمة عن هذه البحيرة واستدل منه على انها كانت تغطي بلاد الفيوم كلها في ايام الدول المصرية الاولى ولم تكن المباني تقام حينئذٍ الا على شاطئها او في الصحراء المجاورة واما المباني التي اوطأ منها فقد اقيمت بعد ان جفت البحيرة ولم تعد تستعمل لري الوجه البحري وايد ماذكرهُ هيرودوتس المؤرخ عن اتساعها وعمقها . وقال ان ما بقي من الآثار القديمة جدًّا في الفيوم يمكن الاستدلال على انه كان على جزائر في تلك البحيرة . وان بعض الاسماء الباقية الى الآن تؤيد ما تقدم فان كلمة ابرنث اليونانية مشتقة من كلمة مصرية قديمة معناها "على شاطئ البحيرة" وكلمة اللاهون معناها مدخل البحيرة